المبحث الأول

الترادف في اللغة

حدد اللغويون ألفاظ اللغة من حيث دلالاتها بثلاثة أنواع :

أ ـ المتباين : وهو أكثر اللغة ، وذلك أن يدل اللفظ الواحد على معنى واحد.

ب ـ المشترك اللفظي : وهو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.

جـ ـ المترادف وهو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد .

وجدير بالذكر أن اللغوي الشهير " أولمان " قد عدّ كلا من المشترك اللفظي والمترادف من باب تعدد المعنى ، وهناك تعريفان للمعنى يساعدان على تمييز الفروق بين المشترك اللفظي والمترادف ، قد وردا في كتاب أوجدن و ريتشاردز (معنى المعنى) وهما: إذا رمزنا إلى اللفظ بالرمز (أ) وإلى الصورة الذهنية بالرمز (ب) . فهل المعنى هو العلاقة بين (أ) و (ب) ، أم هو (ب) نفسها ؟ رأيان : على التعريف الثاني لا يدخل الترادف في تعدد المعنى ، لأن المعنى هو الصورة الذهنية ، والصورة الذهنية واحدة في المترادف فلم تتعدد الصورة فلم يتعدد المعنى .

وأما عن التعريف الأول فيدخل الترادف في تعدد المعنى ، لأن المعنى هو العلاقة بين الرمز والصورة ، ويتحقق التعدد له بتعدد العلاقة بين اللفظ والصورة ، وتعدد العلاقة يتحقق بتعدد أحد طرفيها . فإن كان التعدد في (أ) كان من المترادف ، وإن كان التعدد في (ب) كان من المشترك اللفظي [1]... إذاً يقتضي المعنى تتبع تسلسل اللفظ تسلسلا في المدلول المفهوم ، وبعبارة أخرى أن يكون لكل كلمة منطوقة معنى واحد وقيمة فريدة [2] .

ويؤيد معظم اللغويين المحدثين إنكار الترادف الكامل فيقول " بلومفيلد " : "

إننا ندّعي أن كل كلمة من كلمات الترادف تؤدي معنى ثابتا مختلفا عن الأخرى ، وما دامت الكلمات مختلفة صوتيا فلابد أن تكون معانيها مختلفة كذلك . وعلى هذا فنحن – في اختصار – نرى أنه لا يوجد ترادف حقيقي " . ويقول " هاريس " موضحا رأي " بلومفيلد " : " إنه في إطار اللغة الواحدة لا يوجد ترادف ، فالاختلاف الصوتي لابد أن يصحبه اختلاف في المعنى.. " ، ويقول " ف. هـ. جورج " : " إذا كانت كلمتان مترادفتان من جميع النواحي ما كان هناك سبب في وجود الكلمتين معا " ، ويقول " ستورك " : " كل الكلمات تملك تأثيرا عاطفيا ، كما تملك تأثيرا إشاريا . ولهذا فمن المستحيل أن تجد مترادفات كاملة " [٣] .

وهناك قلة من الباحثين تقول بوجود الترادف ، إما مع تضييق شديد ، أو مع شيء من التجوز ، أو بشروط خاصة . وينتمي " أولمان " إلى أصحاب الرأي الأول الذي يقول : " إنه يكاد يكون بديهيا أن الترادف الكامل غير موجود ، أو نادر الحدوث جدا . إنه ترادف لا يمكن للغة أن تقدمه بسهولة . وفقط تلك الكلمات التي يمكن أن تحل إحداها محل الأخرى في أي سياق من غير فرق على الإطلاق – تلك الكلمات فقط هي التي يمكن أن تعد مترادفة " ، ويضيف : " إذا ما وقع هذا الترادف التام فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة ، حيث أن الغموض الذي يعتري المدلول ، والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه ، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة بحيث يصبح كل لفظ منها مناسبا وملائما للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد " [٤]

أما أصحاب الرأي الثاني فيقول عنهم " ليهرر " : " هناك فريق يقول بوجود الترادف لأنه يكتفي بصحة تبادل اللفظين في معظم السياقات مثل " أم " العربية " אם " العبرية و Mother الإنجليزية ومرادفها والدة ، הורה و mama . والخلاف الأسلوبي بينهما لا يمنع ترادفهما " [٥] وهناك أصحاب الرأي الثالث الذين يضعون

شروطا لتحقق الترادف منها : اتحاد العصر والبيئة اللغوية ثم الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقا تاما مع اختلاف الصورة اللفظية للكلمتين بحيث لا تكون إحداهما نتيجة تطور صوتي عن الأخرى .[٦]

الترادف في اللغة العربية :

يعد الترادف مظهر ثراء وإبهار في اللغة العربية ، فهو حشد لغوي تترادف فيه الألفاظ وتتوالى على المعنى الواحد ، وشواهده في العربية ، كثيرة ومتنوعة تشمل الأسماء والأفعال والصفات ... ورغم أن الترادف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الحية ، إلا أنه بصورته التي جاء عليها في العربية – من الاتساع والشمول – كاد يكون خصيصة من خصائصها ، وميزة تنفرد بها بين اللغات ، فللماء مائة وسبعون اسما ، وللثعبان مائتا اسم ، وللسيف ألف اسم ، وللداهية ما لا يحصى من الأسماء حتى قالوا : أسماء الدواهي من الدواهي ... ولأهمية الترادف ومكانته من اللغة اهتم القدماء به فنشطوا لجمع مفرداته ، ووضعوا فيه الرسائل والمطولات ، وكشفوا عن ثروة طائلة تدل على مدى أثره في اتساع اللغة ومدى إطنابها وذكروا من فوائده : الوفاء بحاجة البلغاء في تنوع العبارات وتلوين الأساليب . والحرية في الاختيار والانتقاء ، والقدرة على التوسع في طرق الفصاحة وأساليب البيان [٧]

ويبدو أن من أقدم الكتب العربية التي حملت اسم الترادف كان كتاب أبي الحسن علي بن عيسى الروماني (ت ٣٨٤ هـ) ، وعنوانه " كتاب الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى " ، كما يبدو أن مِن أقدم مَن أطلقوا اسم الترادف على هذه الظاهرة أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه " الصاحبي " [٨] ، وللعلماء في الترادف آراء متباينة :

بعضهم يؤكد وجود الترادف التام وينكر وجود المعاني الفارقة بين ألفاظه ، ويحتج هؤلاء بقولهم : لو كان لكل لفظة معنى خاص غير معنى مرادفها لما أمكن أن يعبّر عن الشيء بغير عبارته . ويقولون : إنا نقول في " لا ريب فيه " ، " لا شك فيه " ، فلو كان الريب غير الشك لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأ ، فلما عبر بهذا عن هذا دل على أن المعنى واحد ، والشاعر يأتي بالاسمين المترادفين

للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيدا ومبالغة ... ويروي أصحاب هذا الرأي قصصا وأحاديث للبرهنة على رأيهم فيحكون عن " أبي زيد " اللغوي أنه سأل أعرابيا : ما المحنبطي ؟ قال هو المتكأكئ . فسأله وما المتكأكئ ؟ قال : هو المتآزف . فسأله . وما المتآزف ؟ قال أنت أحمق . لأنه سئم مساءلته .. واستدلوا من هذا الخبر وغيره على أن العربي كان يحتفظ للمعنى الواحد بألفاظ مترادفة للدلالة عليه دون تفريق.. ومن أصحاب هذا الرأي أيضا: " الفخر الرازي " الذي أنكر على الاشتقاقيين تلمس المعاني الفارقة مما لا تشهد لها شبهة فضلا عن حجة ... و " التاج السبكي " الذي تابع الفخر فيما ذهب إليه ووصف القول بالمعاني الفارقة بأنه : تكلف ومقال عجيب .. وكذلك صاحب فواتح الرحموت الذي يرى أن الترادف واقع في اللغة بالضرورة الاستقرائية خلافا لقوم لا يعبأ بهم .... وكان " ابن خالويه " أشدهم تحمسا وانشغالا به وله فيه كتب كثيرة منها كتاب في أسماء الأسد وآخر في أسماء الحية ... و " للفيروزابادي " غرام شديد به دفعه إلى التزيد فيه فحمل عليه ما ليس منه على نحو ما هو واضح من كتابه الموسوم بـ " الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف " [٩]. وهناك فريق آخر ينكر الترادف التام ويؤكد وجود المعاني الفارقة بين ألفاظه ، ومن هؤلاء : " المبرد " و " ثعلب " ، وابن فارس وغيرهم من الاشتقاقيين أصحاب الحس الأدبي الذي ساعدهم على تبين المعاني الخاصة بين المترادفات ... وكان " أبو علي الفارسي " يقول : لا أحفظ للسيف إلا اسما واحدا ، وهو السيف ، وحين سئل : فأين المهند والصارم وكذا ....وكذا... قال : هذه صفات [١٠].

ووضع " أبو هلال العسكري " كتابه " الفروق اللغوية " لتوضيح الفروق الدقيقة بين المترادفات وقد وضع لبابه الأول عنوان : " في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة . والقول في الدلالة على الفروق بينها " . جاء فيه : " الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة وإذا أشير إلى الشيء مرة فعرف بالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما

لا يفيد فأن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صوابا فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه . وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى : ﴿ لكل جعلنا شرعة ومنهاجا ﴾ قال فعطف شرعة على منهاج لأن الشرعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتسعه. واستشهد على ذلك بقولهم شرع فلان في كذا إذا ابتدأه وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه . قال ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف للآخر فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله إذا كان زيد هو أبو عبد الله ولكن مثل قوله :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وذلك أن المال إذا لم يقيد فإنما يعنى به الصامت كذا قال ، والنشب ما ينشب ويثبت من العقارات ، وكذلك قول الحطيئة :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأى والبعد

وذلك أن النأي يكون لما ذهب عنك إلى حيث بلغ وأدنى ذلك يقال له نأى . والبعد تحقيق التروح والذهاب إلى الموضع السحيق . والتقدير أتى من دونها النأي الذي يكون أول البعد والبعد الذي يكاد يبلغ الغاية... وهذا يدل على أن جميع ما جاء في القرآن وعن العرب من لفظين معطوف أحدهما على الآخر نحو " العقل واللب " ، و " المعرفة والعلم " ، و " الكسب والجرح " ، و " العمل والفعل " ، فإنما جاز هذا فيهما لما بينهما من الفرق في المعنى ... وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيرا للغة بما لا فائدة فيه "[1] .

وأورد " أبو الهلال العسكري " عدة أوجه يستدل بها على تحقق الفروق اللغوية وذلك على النحو التالي :

" فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة منها :

أ- اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما : وذلك كالفرق بين العلم والمعرفة ، وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد فتعرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى وهو أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم .

ب- الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين : كالفرق بين الحلم والإمهال وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسنا والإمهال يكون حسنا وقبيحا...

ج- الفرق الذي يعرف من جهة ما يؤول إليه المعنيان : كالفرق بين المزاح والاستهزاء ، وذلك أن المزاح لا يقتضي تحقير الممازح و لا اعتقاد ذلك فيه فالتابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يدل على استئناسه بهم . والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بين المعنيين بتباين ما دلا عليه وأوجباه ...

د- الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الأفعال ، كالفرق بين العفو والغفران ، ذلك أنك تقول : عفوت عنه فيقتضي ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه . وتقول غفرت له فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به..

ه- الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض : كالفرق بين الحفظ والرعاية وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ونقيض الرعاية الإهمال ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع همل . والإهمال يؤدي إلى الإضاعة فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يهلك والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه...

و- الفرق الذي يعرف من جهة الاشتقاق فكالفرق بين السياسة والتدبير وذلك أن السياسة هي النظر في الدقيق من أمور السوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف . ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة لأن الأمور لا تدق عنه. والتدبير مشتق من الدبر ودبر كل شيء آخره. وإدبار الأمور عواقبها فالتدبير آخر الأمور

وسوقها إلى ما يصلح به أدبارها أي عواقبها ولهذا قيل للتدبير المستمر سياسة وذلك أن التدبير إذا كثر واستمر ، عرض فيه ما يحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول . وكالفرق بين التلاوة والقراءة وذلك أن التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها . تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك تلا الشيء الشيء يتلوه إذا تبعه فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل..

ز- الفرق الذي توجبه صيغة اللفظ : كالفرق بين الاستفهام والسؤال وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم فصيغة الاستفهام وهو استفعال والاستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال..

ح- الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها : كالفرق بين الحنين والاشتياق وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب ، فإذا اعتبرت هدف المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية والبرمة بالملكية "[٢٢]..

يتضح من العرض السابق لآراء الفريقين أن الخلاف بينهما شكلي :

فالذين يكتفون بتقارب الألفاظ في معانيها العامة يحكمون عليها بالترادف ، والذين يدققون في معانيها الخاصة ينكرون الترادف بينها .

والصحيح أن الترادف في اللغة نوعان :

نوع يرجع في نشأته إلى اختلاف اللهجات في التواضع واجتماع ما تواضع عليه كل منها في اللغة الموحدة أمثال " سكين ، ومدية " بمعنى واحد. الأولى قرشية والثانية أزدية ، وفي الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لأبي هريرة : ناولني السكين فلم يفهم عنه ثم التفت وقال آلمدية تريد ؟ قال نعم فقال أو تسمى

سكينا عندكم ؟ ثم قال : والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ ، ما كنا نسميها إلا مدية ... وهذا النوع من الترادف لا تتأتى فيه المعاني الفارقة ولا يقوى على إنكاره أحد .

أما النوع الثاني من الترادف فيقوم على مجرد التقارب في المعاني العامة المشتركة على نحو ما نرى من أسماء الأسد والسيف والعسل ونحوها فإنما هي في الأصل صفات اشتهرت في الاسمية فعدوها من المترادفات .

وهذا النوع يمثل القسم الأعظم في المترادفات وهو مما لا يتحقق التماثل بين ألفاظه إذ تحتفظ فيه كل كلمة بمعناها الخاص . وأيضا فإن اللغة في الواقع لغتان :

لغة بسيطة يتعامل بها الناس في الشئون العامة ويكتفون منها بتقارب الدلالات ، وهذه اللغة تقر الترادف وتتوسع فيه... ولغة فنية راقية تحرص على الدقة وتتوخى الإحكام في البيان ومثل هذه اللغة لا تعترف بالترادف وترى للألفاظ خصائصها الفارقة وسماتها المميزة . والعالم حين يفحص الأساليب ويفاضل بين المنشئين ، يحتكم إلى اللغة الفنية ، فيتعرف خلالها على دقائق المعاني ومظاهر التفوق والإبداع ، فيرى في الريب معنى غير معنى الشك ، وفي قعد معنى غير جلس .. وحين يشرح الأساليب ويبسطها ويقرب معانيها للعامة يستعين باللغة البسيطة ويكتفي من الألفاظ بمعانيها القريبة فيرى في " الريب " معنى " الشك " وفي " جلس " معنى " قعد " دون أن يكون متناقضا في حالتيه [١٣].

الترادف في اللغة العبرية :

تتطلب الحالة المثالية للاتصال علاقة متكافئة بين اللفظ ببنائه الصوتي ومعناه : حيث يحمل اللفظ الواحد معنى واحدا ، والمعنى الواحد محمّل بلفظ واحد . وهذه الحالة غير موجودة وليس من المنتظر أن تتواجد في أي لغة ، فهناك انحرافات عن هذه الحالة المثالية ، تتخذ لها مسارين :

الترادف :

ويطلق عليه في العبرية סינונים [١٤] أو נרדפות ، وعلى العلم الذي يبعث ظاهرة الترادف في اللغة סינונימיקה أي חקר שמות נרדפים .- البحث في الأسماء المترادفة .

المشترك اللفظي :

ويطلق عليه في العبرية הומונים [١٦] . أي أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين أو أكثر مثل كلمة " רגל قدم " في الجملتين التاليتين :

أ- הילד שבר את הרגל במשחק الولد كسر القدم في المباراة .

ب- לרגל החגים תהיה החנות סגורה بمناسبة الأعياد سيكون الدكان مغلقا .

ويتحول الهومونيم (المشترك اللفظي) إلى هوموفونيم [١٧] عندما تختلف الألفاظ في رسمها وتتشابه في نطقها مثل الكلمتين ראש رأس ، و רוש سم : " ענבי רוש عنب سم " (التثنية ٣٢: ٣٢) في العبرية المقرائية و שכר و סכר أجر وسدّ في العبرية المقرائية المتأخرة ، أما في العبرية المعاصرة فينتمي إلى هذه الظاهرة الخلط الذي يحدث عند بعض المتحدثين بين ألفاظ مثل : טחנה ، תחנה طاحونة ومحطة שב، שווא عاد وكذب [١٧].

أما الألفاظ التي تتفق في رسمها فقط دون جرسها أو نطقها ، فلا تدخل في إطار المشترك اللفظي ، وإنما يطلق عليها הומו גראפים (١٨) أي متساوية في الرسم ، وهي ظاهرة شائعة في العبرية المعاصرة في الألفاظ التي تخلو من التنقيط ، ونادرا أيضا الكلمات المنقوطة مثل: חכמה حكمة (اسم) و " חכמה حكمت " فعل ماض في صيغة الغائبة . فهما متساويتان في الحروف وفي التشكيل ، لكن بسبب ثنائية القيمة لحركة القامص (الفتحة الطويلة والضمة القصيرة الممالة) ، و קמה (اسم فاعل) بمعنى قائمة ، و קמה قامت . فعل ماض مسند إلى ضمير الغائبة وهما كلمتان مختلفتان في النطق بسبب وضع النبر ، وكذلك الكلمتان " שבו " عادوا من الجذر " שוב " و " שבו " أسروا من الجذر שבה سبى – أسر [١٩].

وعندما يدرك المتحدثون أن هناك علاقة بين معان مختلفة لبناء صوتي واحد ،

فعندئذ فلسنا أمام كلمات هومونيمية (مشترك لفظي) وإنما أمام كلمة واحدة " بوليزمية "(٢٠) ، وهي تظهر بمعانيها المختلفة في الجمل الآتية :

האב שם את היד על ראש הבן . وضع الأب اليد على رأس الابن

לא ימלא אדם את הקערה שמן ויתננה בצד הנר ויתן ראש הפתילה בתוכה .

لا يملأ الإنسان الطاسة زيتا ويضعها بجانب الشمعة ثم يضع رأس الفتيل داخلها.

הוי זנב לאריות ואל תהי ראש לשועלים .

كن ذنبا للأسود ولا تكن رئيسا للثعالب .

وحيث أن " الرأس" هي أعلى جزء من جسم الإنسان وهي مقر التفكير والإرادة ، لذلك يستعمل هذا اللفظ بمعنى" الجزء العلوي" و " الطرف " ومن هنا جاءت " ראש הפתיל قمة الفتيل " ..... وأيضا بمعنى زعيم وقائد .. ومن هنا جاءت " ראש לשועלים رئيس الثعالب " إن الفرق بين الهومونيمي والبوليزيمي في اللغة العبرية متروك لوعي المتحدثين ، لذلك فإن الفصل بينهما ليس واضحا تماما ، ولا يقبل التحديد الموضوعي فهناك עין = عضو الإبصار ، עין = منطقة : וכסה את עין הארץ غطى وجه الأرض (العدد ٢٢ : ٥) ، עין = لون –صبغة . אל תרא יין כי יתאדם כי יתן בכוס עינו لا تنظر إلى الخمر إذا احمرت حين تظهر حبابها في الكأس " (الأمثال ٢٣ : ٣١) ، و עין = نبع – عين ماء ؟ إذًا نحن أمام كلمة واحدة متعددة المعاني (بوليزيمية) أم مجموعة من المشترك اللفظي (هومونيمية) ؟ أو نحن أمام اثنين من المشترك اللفظي (كما سجل ذلك ابن شوشان في معجمه) أم كلمة واحدة متعددة المعاني (بوليزيمي) وينسب لها المعاني الثلاثة الأولى ، وللثانية المعنى الرابع ؟ أمام هذه التساؤلات يصبح من الأفضل استيعاب هاتين الظاهرتين تحت مسمى واحد وهو רב-ערכיות متعدد القيم : أي قالب صوتي متعدد القيمة يحمل بعض المعاني ، وهو بدوره يمكن أن يصبح قالبا

مشتركا لمجموعة كلمات (هومونيمية) أو قالبا لكلمة واحدة بوليزمية "[٢٦].

إذًا يمكن تحديد المشترك اللفظي (على عكس تعدد المعنى لكلمة واحدة : بوليزيمي) من المعطيات الشكلية التي توضح أننا أمام ظاهرة المشترك اللفظي : هومونيمي ، أي أمام كلمات مختلفة ؛ ومن تلك المعطيات:

إذا كانت كلمات المشترك اللفظي تملك نفس النطق ولكن بهجاء مختلف مثل :

סכר سدّ – שכר استأجر ، חרט خرط - ندم חרת نحت .

عندما تنتمي الكلمات لأقسام مختلفة من الكلام ، مثل : אולם = لكن (أداة ربط) ، و אולם = قاعة (اسم ذات) ؛ و אי = جزيرة (اسم ذات) و אי = لا (أداة نفي) .

عندما يكون النوع النحوي مختلفا : مثل רגל = قدم -رجل (عضو السير - مؤنث) و רגל = عيد (مذكر) .

عندما تختلف الكلمات في تصريفها مثل : יד - ידיים يد – يدان (أحد أعضاء الجسم) و יד -ידות = جزء أو مقبض ؛ את אות ' إياي : مفعول به مباشر و את - איתי معي ؛ בחור -בחורים شاب و בחור - בחורים منتخب أو مختار .

أما الترادف وتعدد القيم فهما ظاهرتان متعارضتان ، حيث لا يوجد بينهما تماثل تام : فأساس الترادف هو المعنى المشترك ، بينما أساس تعدد القيم هو البناء الصوتي المشترك : إذًا وفقا للشكل المختلف للتكوين الصوتي والتكوين الدلالي عندما يكون للكلمتين بناء صوتي واحد أو أبنية مختلفة فلا يوجد مجال للتقصي والبحث ، بينما تشابه المعاني من شأنه أن يكون محل خلاف ، وبلغة أخرى : أن الأبنية الصوتية سواء أكانت متطابقة أو مختلفة فلا مجال للاعتراض عليها ولكن المعاني من شأنها أن تكون متشابهة ولذلك تفتح الباب للشك في تطابقها أواختلافها : כפר = פדיון دية – فك الرهن ؛ و כפר = חֶמֶר قطران ، هي أبنية صوتية متطابقة ، وبناءا على هذا التحديد فلا مجال للجدال ، لكن بخصوص معنى الكلمات " זעיר " و " קטן

" بمعنى صغير فإنها تكون محل للخلاف : هل هما ذات معنى واحد أم معاني مختلفة ، ربما في شيء ما .

من هذه الناحية إذًا هناك وضع واضح لتعدد القيم ووضع محل شك للترادف ، إلى درجة أن هناك من اللغويين ينكرون وجود الترادف ، لأنه دائما يمكن الكشف عن لون مختلف في معاني الكلمتين ، فاللغوي " بلومفيلد " يقول على سبيل المثال " إن المتحدثين العاديين يعتقدون بعدم وجود الترادف "[٢٢].

من ناحية أخرى ، وللسبب نفسه ، ينعكس الوضع ، فيوجد شك تجاه تعدد القيم وتأكيد تجاه الترادف : لأنه في تعدد القيم يوجد مجال للفصل بين الهومونيمي والبوليزيمي ، بناءا على التقارب أو التباعد بين المعاني ، رغم أن هذا الفارق ليس دائما واضحا ؛ بينما في الترادف لا يمكن الفصل فصلا متشابها ، لأنه لا توجد أهمية لمقدار الاختلاف بين الأبنية الصوتية : سواء كانت متطابقة أو مختلفة ، ولذلك قلنا بوجود قاعدة – مع وجود شواذ لها خاصة في لغة التوراه ، حيث يمكن التمييز بين المترادفات – مقابل المشترك اللفظي – وبين كلمات يمكن أن نطلق عليها اسم " פולימורפיות أي متعددة الصيغ " – مقابل الكلمات متعددة المعاني – فهي كلمات متساوية المعنى ومشتقة من جذر واحد أو جذور متقاربة ومختلفة في الصيغة فقط [٢٣] مثل :

-אופל بجانب מאפל ظلام (يشوع ٢٤ : ٧) מאפלה ظلام (إرميا ٢ : ٣١).

-מרורים بجانب ממרורים : مرائر (أيوب ٩ : ١٨) .

-אבוס بجانب מאבוסיה معالف (إرميا ٥٠ : ٢٦) .

أما التمييز بين الترادف والبوليزيمي فنلخصه في التالي : أن الترادف يعبر عنه بوجود عدة دلالات لنفس المدلول ، أي استعمال كلمات مختلفة للإشارة إلى مضمون متشابه أو متطابق ، في حين أن البوليزيمي (كلمة واحدة متعددة المعنى) عكس ذلك فدال واحد يعرض عدة مدلولات [٢٤] :

الترادف البوليزيمي

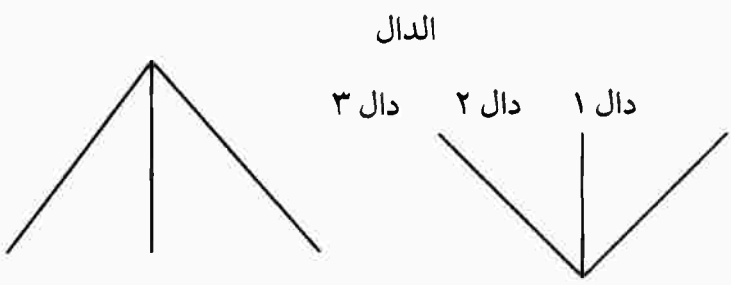

أيضا اهتم أحبار التلمود بظاهرة الترادف حيث نجد عندهم قوائم بالكلمات المترادفة والتمييز بينها ، فعلى سبيل المثال جاء في مدراش تنحوما : " يطلق على الصلاة كثير من الأسماء : תפלה ، תחנה ، צעקה ، זעקה ، שוועה ، רננה ، פגיעה ، נאקה ، קריאה ، עתירה ، עמידה ، הילוי ؛ وورد في تفسير سفر اللاويين ויקרא רבה : سبعة أسماء للفقير : עני ، אביון ، מסכן ، רש ، דל ، דך ، מך . وجاء في التمييز بينها : עני : بمعنى אביון : وهو يتوق لكل شيء ؛ מסכן مسكين : وهو ذليل أمام الجميع ؛ רש معدم من الأملاك والأموال ؛ דל معدوم الأملاك ؛ דך مكدود وهو المغموم الذي يرى الأكل ولا يأكل ويرى الشراب ولا يشرب ؛ מך محروم . محروم من كل شيء ، كأسقفة الباب السفلي ؛ وجاء في التلمود : " قال رابي يوحنان : يوجد ستة أسماء للأسد : ארי ، כפיר ، לביא ، ליש ، שחל ، שחץ (سنهدرين ٩٥ : ٧١) ؛ وخمسة أسماء للسحاب : עב ، אד ، ענן ، נשיא ، חזיז ؛ وعشرة أسماء للنبوة : חזון ، נבואה ، הטפה ، בידור ، אמירה ، ציווי ، משא ، משל ، מליצה ، חידה"[٣٠] .

وقد اهتم أيضا الفيلسوف اليهودي " موسى بن ميمون " بظاهرة الترادف ولكن كسابقيه ليس من أجل البحث اللغوي ، وليس من الناحية الجمالية ، وإنما للحاجة إلى توضيح وشرح قضايا العقيدة وتفسير التوراه ، فيقول : إن الأسماء في أي لغة تنقسم انقساما إجباريا إلى ثلاثة أنواع : متباين أو مترادف أو مشترك . وهذا

لأن المعنى الواحد عندما يكون له أسماء عديدة فهي مترادفات ، وعندما يكون للاسم الواحد معان عديدة فهنا الاسم المشترك ، وعندما تكون الأسماء متغايرة فالمعاني مختلفة ، وكل معنى له اسم خاص به فهنا الأسماء متباينة ويوجد هذا التصور في اللغة العبرية : " אדם إنسان " ، " איש رجل " ، " אנוש إنسان " لهذا النوع من الكائنات الحية ؛ و " סכין سكين " ، " מאכלת سكين الجزار " ؛ لهذه الأداة ، هي أسماء مترادفة ، وكونهم يطلقون " עין عين " على عضو البصر و نبع الماء ، فتلك أسماء مشتركة ، وعندما يسمون " الماء המים " و " الرجل האיש " و " الشجرة אילן " فإنهم يقصدون بذلك الأسماء المتباينة وهكـذا كل الأسماء المشابهة .(٢٦)

واضح أن المترادفات هي التي أطلق عليها بعد ذلك סינונימים والأسماء المشتركة هي الهومونيومي ، والأسماء المتباينة هي أسماء ليست مترادفة وليست هومونيمي وليس لها مصطلح خاص . ويواصل ابن ميمون كلامه ويقسم الأسماء المشتركة إلى ستة أنواع ، استمدها من " أرسطو " وأخذ تفسيرها عن طريق الفلسفة العربية ؛ والنوع الأول من الأنواع الستة هو الأسماء المشتركة اشتراكا تاما وهي " الهومونيمي الحقيقي " بينما عدّ البولويزيمي من الأنواع الخمسة الأخرى .(٢٧)

الطريقة المثلى لتمييز المترادفات هي الإبدال : إن كان ممكنا في سياق بعد استبدال كلمة بأخرى بدون أن يتغير المعنى ، عندئذ يمكن القول إن الكلمتين مترادفتان في هذا السياق ، وإذا اتفقنا ، على سبيل المثال أنه لا يوجد فرق في المعنى بين الجملتين : " קניתי מכשיר ממין חדש - اشتريت جهازا من نوع جديد " و קניתי מכשיר מסוג חדש - اشتريت جهازا من طراز جديد " ، فعندئذ " מין نوع – جنس " و " סוג " طراز – نوع " هما مترادفتان في هذا السياق.. من هنا فإن الترادف يصير كاملا إذا لم يشعر بأي فرق بين الجمل ويكون عاما إذا أمكن استبدال الكلمتين ببعضهما في أي سياق آخر ، ويعتبر الترادف الكامل والعام ترادفا حقيقيا ، وهو نادر جدا .... مع أنه ليس صعبا إيجاد كلمات متساوية في معناها مثل " איש رجل –

אדם إنسان " ، " אש نار – להבה لهب " ، " גובה ارتفاع – רום علو " ، " מולדת وطن – מכורה موطن " ، " אב أب – הורה والد " ، ولذلك من المستبعد تقريبا أنها تتطابق في مكونات أخرى من المعنى ، بالذات في الشحنة العاطفية والأسلوبية . ومن هنا فإن الترادف الحقيقي يوجد فقط في مصطلحات التقنية الصناعية والعلمية ، لأنها معرّفة بدقة وخالية من أي دلائل جانبية سواء أكانت عاطفية أم أسلوبية : " מחוג دائرة و ראדיוס نصف دائرة " على سبيل المثال يمكن استبدال إحداهما بالأخرى في سياق هندسي .[٢٨]

توجد فروق في المعنى – لا تبدو واضحة في سياقات معينة – بين المترادفات ، كأن تكون كلمة أكثر شمولا من الأخرى مثل : " רכב مركبة مقابل מכונית سيارة " ، أو يكون معنى الكلمة الأولى أشد أو مطلق عن الأخرى مثل : " זלל أكل بشراهة مقابل אכל أكل " ، و" שיכור سكران مقابل מבוסם مخمور " ..... وتكون الفروق في العاطفة مثل : " גירש طرد – طلّق مقابل שילח أرسل – أطلق سراح " أو في التقويم الأخلاقي " ערמה مكر " مقابل " חכמה حكمة " . وتفرق الفروق الأسلوبية بين كلمة متخصصة وأخرى عامية مثل : " מרכז העיגול مركز الدائرة ، مقابل אמצע העיגול منتصف الدائرة " ، وبين كلمة أدبية وأخرى عامية يومية مثل " עב غيم مقابل ענן سحاب " ؛ " פרוזה نثر مقابل שירה شعر " ؛ " זהב ذهب – مقابل פז إبريز " ؛ لغة المقرا مقابل لغة الأحبار (חפץ رغب – רצה أراد) ؛ لغة العصر الوسيط مقابل اللغة المعاصرة (לימודיות علم الحساب مقابل מתמאטיקה حساب) ؛ أو بين كلمة في لغة الحديث دون المستوى اللائق وكلمة في اللغة الراقية : פאנטאסטי رائع – خيالي ، مقابل נפלא رائع " ؛ " דוגרי دوغري ، مقابل במישרין بشكل مباشر " ؛ ويحتمل أن أحد المترادفين ينتسب إلى لغة الأطفال مثل : " דוד عم ، مقابل אדון سيد ، איש رجل " أو תוסיק الإست مقابل אחוריים المؤخرة " أو استعمال لغة مؤدبة مثل: מדינה מתפתחת دولة نامية ، مقابل מדינה מפגרת دولة متأخرة " ، أو أن يأتي بكلمة أخرى بسبب الخوف مثل : " אדני أدوناي " أو " השם الاسم " بدلا من اسم " יהוה " .

وهكذا فإن الاستعمال المختلف بين المترادفات ينتج عن عادات المجاورة مثل : " כושל واهن و חלש ضعيف ، فهما كلمتان مترادفتان في عدة سياقات ، لكن في لغة الصحافة يشتكون من : " טיפול כושל בנושל معالجة ضعيفة للموضوع " وليس: טיפול חלש בנושא " .

إن الاستعمال الصحيح للمترادفات من خصائص الكتابة الجيدة : فعندما يكون في حوزة الكاتب كلمات مختلفة فعندئذ يمكنه التعبير عن المفاهيم التي يريد أن يقدمها للقارئ ، فهو يختار الكلمة الأكثر ملائمة سواء من ناحية المستوى الأدبي الذي يتطلبه الموقف أو من ناحية تحديد المعنى ومدى الشحنة العاطفية التي يريد التعبير عنها . [٢٩]